المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

بارومتر الصناعة[1]
(إبريل - يونيو 1998)
التوقعات بشأن قطاع الصناعة المصرى

[1] استفاد المسح الذى أجراه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، والذى تتم مناقشته فى هذا التقرير، من التعليقات والتشجيع المقدمين من ماورو ميكانيى Mauro Mecagni الممثل المقيم لصندوق النقد الدولى فى القاهرة.

نظرة شاملة

ترسم نتائج المسح الجديد الذى أجراه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية عن التوقعات الصناعية، والمسمى " بارومتر الصناعة" صورة واعدة للقطاع الصناعى المصرى خلال الأشهر الست القادمة. فبالمقارنة بالأشهر الست الماضية، تعكس غالبية المؤشرات الدالة على نشاط الأعمال بالقطاع الصناعى نموا متواصلا فى الاقتصاد ككل، مع ارتفاع أكبر فى نمو القطاع العام، بالمقارنة بالقطاع الخاص. ومما ينطوى على وضع أكثر تفاؤلا، الحقيقة المتمثلة فى أن التوقعات بالنسبة للنشاط فى المستقبل تفوق مستويات النشاط الراهنة، الأمر الذى يشير الى تزايد نمو الاقتصاد فى مجمله.

وبينما يسود الشركات تفاؤل بالنسبة للنمو فى المستقبل وتزايد المبيعات والإنتاج، فانها تتوقع حدوث انخفاض فى مستويات التوظيف. كما تشير نتائج المسح – بصفة عامة – الى ثبات فى بيئة أسعار النواتج والمنتجات النهائية، وذلك على الرغم من توقعات بعض رجال الصناعة بحدوث بعض ضغوط الزيادات فى أسعار المدخلات وزيادات الأجور. وينطوى ذلك – بدوره – على توقعات بارتفاع الإنتاجية أو انخفاض هوامش الأرباح.

وعلى الرغم من زيادة الإنتاج والمبيعات وارتفاع التوقعات بالنسبة للأشهر الست القادمة، فقد أشار رجال الصناعة الى أنهم لن يتجهوا نحو الاستثمار فى مزيد من الطاقة الإنتاجية. وقد أظهرت النتائج بالنسبة لغالبية الشركات أن استغلال الطاقة الإنتاجية – بالمقارنة بالأشهر الست الماضية – يتم حالياً عند مستوى الطاقة العادية، أو عند مستوى أدنى. ويشير ذلك – بدوره – الى أنه لايزال لدى الشركات طاقات غير مستغلة. ولهذا، فان نمو قطاع الصناعة فى المستقبل لن يكون نتيجة لزيادة الاستثمار فى أصول رأسمالية، وانما نتيجة لاتجاه الشركات نحو استغلال مزيد من طاقاتها الإنتاجية المتاحة.

وأخيراً، فإن المسح لم يسجل سوى اختلافات طفيفة بين توقعات الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادى فى مجمله، أو بالنسبة لتوقعات أداء الشركات منفردة. ويشير هذا الى أن الشركات تتوقع أن تتواكب ثرواتها مع معدلات النمو الاقتصادى. والاختلاف الوحيد هو أن تفاؤل الشركات يزيد بدرجة هامشية بالنسبة للأداء على مستوى الشركات منفردة عنه بالنسبة لأداء الاقتصاد فى مجمله.

النتائج[2]

النمو الاقتصادى

تظهر نتائج مسح الاتجاهات الاقتصادية الذى أجراه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية أن النصف تقريبا من رجال الأعمال الذين شملهم المسح فى قطاع الصناعة يتوقعون تسارع النمو الاقتصادى خلال الأشهر الست القادمة (شكل 1). وتؤيد هذه التوقعات التقييم الاقتصادى الإيجابى لمصر خلال النصف الثانى من عام 1998.

ووفقاً لرجال الصناعة، فانه من المتوقع أن تتسارع خطى النمو الاقتصادى خلال الجزء المتبقى من العام الحالى، وذلك بعد الركود الذى ساد خلال الأشهر الست الماضية. وربما كان تباطؤ خطى النمو خلال الأشهر الست الماضية مسئولا عن عدم وجود ضغوط سعرية واضحة على السلع النهائية. الا أن النمو الأكثر ارتفاعا، والمتوقع خلال الأشهر الست القادمة، لن يمارس ضغوطا واضحة على أسعار السلع النهائية. وينطوى ذلك على حقيقة مؤداها أنه لايزال هناك بطىء فى الاقتصاد. وقد ظهر الدليل على ذلك من نتائج المسح، حيث أفاد 70% من الشركات بأن التشغيل لديهم يجرى عند مستوى الطاقة العادية أو أدنى منه.

شكل (1)

[2] يتضمن ملحق هذا التقرير عرضا للمنهج المطبق وصورة لاستمارة الاستبيان التى استخدمت فى المسح.

مستويات النشاط

يستهدف المسح الذى أجراه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية التعرف على اتجاهات المبيعات والإنتاج والمخزون والاستثمار واستغلال الطاقات الإنتاجية فى قطاع الصناعة. وحينما وجه سؤال الى الشركات حول أداء النشاط بها خلال الأشهر الست الماضية، بلغ الفارق بين الشركات التى أفادت بتحقق نمو وبين تلك التى أفادت بحدوث انخفاض فى النشاط حوالى 21 (شكل 2). كما تشير الإجابات بشأن المبيعات خلال الأشهر الست الماضية إلى استمرار النمو فى القطاع الصناعى.

فقد أفاد 39 من الشركات التى شملها المسح بوجود زيادة فى المبيعات، بالمقارنة بنسبة 23% من الشركات أفادت بتحقق انخفاض. ومن ناحية أخرى، أفاد ما يزيد عن 50% من الشركات العاملة فى قطاعات الأغذية والمشروبات، والدخان، والملابس الجاهزة، ومعدات النقل بتحقق ارتفاع فى الإنتاج والمبيعات ، وبأنها تتوقع مزيداً من النمو خلال الأشهر الست القادمة. أما قطاعات الطباعة وصناعة الأحذية، فقد خالفا هذا الاتجاه العام، حيث أفاد ما يزيد عن 50% من الشركات بانخفاض المبيعات والإنتاج خلال الأشهر الست الماضية. وفيما يتصل بالمخزون، كانت نسبة الشركات التى أشارت إلى وجود زيادة فى المخزون (25%) تقل بنسبة صغيرة عن تلك التى أفادت بوجود نقص (26%)، الأمر الذى ينطوى ضمنياً على رضا الشركات ــ بصفة عامة – عن مستويات المخزون لديها، وعدم اتجاهها نحو خفض المخزون بغرض مواكبة النمو المستقبلى فى مبيعاتها.

وعلى الرغم من تزايد الإنتاج والمبيعات والتوقعات بمستويات أكثر إرتفاعاً خلال الأشهر الست القادمة، فقد أشار المنتجون إلى أنهم لا ينتوون الاستثمار فى مزيد من الطاقة الإنتاجية خلال الأشهر الست القادمة. إذ قرر 70% من الشركات أن درجة استغلال طاقاتهم الإنتاجية – بالمقارنة بالأشهر الست الماضية ــ تعد فى الوقت الراهن عند مستوياتها العادية أو أدنى من ذلك. وينطوى ذلك ضمناً على وجود طاقة غير مستغلة لدى غالبية الشركات، وهو أمر من شأنه تخفيف الضغوط لزيادة الاستثمار فى الأصول الرأسمالية. ولهذا، فإن المزيد من النمو فى القطاع الصناعى لن يتحقق بزيادة الاستثمار الرأسمالى، حيث يتوقع 67% من الشركات عدم حدوث تغير فى الاستثمار الرأسمالى. بل أنه من المتوقع أن ينمو الناتج مع اتجاه الشركات نحو استغلال المزيد من طاقاتها الإنتاجية القائمة.

وتمشياً مع التوقعات بتسارع النمو الاقتصادى خلال الأشهر الست القادمة، أفادت نسبة كبيرة من الشركات التى شملها المسح (48%) بأنها تتوقع تزايد مستويات النشاط . ولم يشير سوى 9% من الشركات إلى توقع انخفاض مستويات الإنتاج. واستتباعاً لهذا الاتجاه، من إجمالى الشركات التى شملها الاستبيان، 40% أشاروا إلى توقعهم زيادة المبيعات إلى الأسواق العالمية و50% أجابوا بتوقعهم زيادة المبيعات فى السوق المحلية فى نفس الفترة الزمنية.

شكل (2)

شكل (3)

شكل (4)

شكل (5)

الأسعار

وفقاً لما أشار إليه المسئولون بقطاع الصناعة خلال المسح الصناعى الذى أجراه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية فقد سادت خلال الأشهر الست الماضية ، ضغوط على أسعار الناتج فى الاتجاه النزولى. فقد كانت نسبة الشركات التى تحقق انخفاض فى أسعار نواتجها (22%) تفوق النسبة التى أشارت إلى حدوث زيادة (6%). وبالنسبة للأشهر الست القادمة، يتوقع أن تظل أسعار النواتج النهائية مستقرة ، وذلك وفقاً لما ذكره 81% من الشركات التى شملها المسح. إلا أن الشركات التى تتوقع زيادة فى أسعار المدخلات والأجور (26% و 44% على التوالى)، أكثر من أولئك الذين يتوقعون انخفاضاً (13% و4% على التوالى).

الأجور والتوظف

خلافاً للتوقعات بشأن أسعار المنتجات النهائية وأسعار المدخلات ، توقعت نسبة كبيرة من الشركات التى شملها المسح (48%) ارتفاع الأجور خلال الأشهر الست القادمة وتزيد نسبة شركات القطاع العام التى تتوقع زيادة الأجور (57%) عن نظيرتها فى القطاع الخاص (33%). ومن حيث إجمالى قيمة الأجور فى قطاع الصناعة، فقد تتم معادلة هذا الاتجاه بحقيقة أن 40% من الشركات التى شملها المسح أشاروا إلى توقع انخفاض أعداد المشتغلين لديهم خلال الأشهر الست القادمة. وربما كان انخفاض مستوى التوظف يعزى إلى انخفاض أعداد الأفراد العاملين بشركات القطاع العام نتيجة لنظام المعاش المبكر[3] وبصفة خاصة فى الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج، والطباعة، والكيماويات والمعادن الأساسية. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يظل مستوى التوظيف فى القطاع الخاص، على ما هو عليه خلال الأشهر الست القادمة. فقد أشار 56% من الشركات إلى أن مستويات التوظف لديهم ستظل عند نفس مستوياتها الحالية، بينما توقع 22% من الشركات ارتفاع مستويات التوظف، وأشارت نسبة مماثلة إلى توقع انخفاض مستويات التوظف لديها. أما صناعات القطاع الخاص التى توقعت زيادة التوظف فهى تتمثل فى صناعات المشروبات والدخان، والغزل والنسيج، والصناعات التعدينية غير المعدنية.

ووفقاً لنتائج عملية المسح، ليس من المتوقع أن تترجم زيادات الأجور إلى ضغوط تضخمية وإنما ستنعكس فى شكل ارتفاع فى الانتاجية، وخاصة فى شركات القطاع العام التى تعمل على ترشيد

[3] ذكر الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام، مؤخراً، أن نظام المعاش المبكر سينفذ فى 80% من شركات القطاع العام، بدءاً من يوليو 1998. كما ذكر أن تلك الشركات ستطرح للبيع بعد تنفيذ نظم المعاش المبكر بها (الأخبار، 1198/6/25).

التوظف من خلال نظم المعاش المبكر والحد من البطالة الجزئية (Under employment) ويعزى جانب من التزايدات المتوقعة فى الأجور إلى تزايد المنافسة على العمالة الماهرة فى بعض فروع قطاع الصناعة، مثل الصناعات الغذائية والكيماوية وصناعة معدات النقل.

وقد أفادت كافة القطاعات الفرعية بوجود ضغوط زيادة الأجور وبصفة خاصة فى صناعات الغزل والنسيج والصناعات التعدينية غير المعدنية، وصناعات معدات النقل. وتلك هى ذات القطاعات التى تتوقع زيادة التوظف بصفة عامة. وفى كثير من الحالات تكون خطط زيادة مستويات الأجور مصحوبة بخطط لخفض أعداد المشتغلين فى القطاع العام. وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، بينما يعزى انخفاض أعداد المشتغلين إلى نظم المعاش المبكر، فمن المعتقد أن الأجور الأكثر ارتفاعاً تعد بمثابة تعويض لانخفاض الأجور الحقيقية الذى تحقق على مدى التسعينات[4] وفى القطاع الخاص، يشير الارتفاع المتوقع فى مستويات الأجور إلى أن قطاعات فرعية معينة فى القطاع الخاص، خاصة قطاع الصناعات الغذائية، وهى تلك الفروع التى حققت توسعات فى الإنتاج، وتتوقع استمرار تلك التوسعات، تواجه ارتفاعاً فى درجة التنافس على العاملين المهرة.

المعوقات

ركز المسح الذى أجراه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية على معوقات الإنتاج، ولم يتصد لمعوقات النشاط بصفة عامة (انظر استمارة الاستبيان). وقد كان الغرض من ذلك التركيز هو تحديد ما إذا كانت ثمة عناصر انتاج معينة تسبب وجود اختناقات ، ومن ثم تسهم فى توقع حدوث تغيرات فى مستويات الأسعار والتوظف . كذلك، فلم تتناول عملية المسح بعضاً من المعوقات التى يتردد ذكرها كثيراً مثل قوانين الضرائب .

وقد أفاد عدد كبير الشركات (46.9%) بأنه لا يواجه أية معوقات فى مجال الانتاج فى الوقت الراهن. وبينما يبدو ذلك متناقضاً مع عمليات المسح الأخرى للأعمال التى أبرزت عدداً من معوقات النشاط ، بما فى ذلك المعوقات التى تضمنتها قائمة المسح الذى أجراه المركز (انظر استمارة الاستبيان)، فإن النظرة الأكثر امعاناً للنتائج وللعينة تبين أن هذه النتائج لاتتعارض ــ فى حقيقة الأمر ــ مع نتائج البحوث الأخرى. فأولاً، اعتمد مسح المركز المصرى للدراسات الاقتصادية على أكبر الشركات فى كل صناعة بهدف التعرف على أكبر عدد ممكن من اتجاهات الإنتاج. وحيث أن الشركات الكبيرة تتسم بوجود قدر أقل من المعوقات بالمقارنة بالشركات الصغيرة، فإن العينة تعد

[4] Radwan, Samir Towards Full Employment: " Egypt into the 21st Century, ECES Distinguished Lectures Series no. 10, January 1998."

متحيزة. وبالاضافة إلى ذلك، فإن درجة حدوث وحدّة المعوقات ليست واحدة فى كافة القطاعات ولا تعكس نتائج عمليات مسح أخرى سواء رسمية أو غير رسمية.

وتتمثل المعوقات التى ترددت كثيراً فيما يلى: نقص قوة العمل الماهرة، ضعف الطلب فى السوق، ومحددوية الوصول إلى مصادر الائتمان. أما القطاعات التى تواجه المعوقات الأكثر حدّة فى القطاع العام فهى صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة؛ بينما تتمثل شركات القطاع الخاص التى تجابه أكثر المعوقات حدة فهى الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج، والأحذية والجلود والمنتجات الجلدية، وصناعات معدات النقل.

ونظراً لأن هذا هو أول "بارومتر للصناعة" يجريه المركز، فإنه لا توجد هناك نقاط مرجعيه يتسنى بالرجوع اليها قياس ما إذا كانت حدّة المعوقات قد تغيرت نتيجة للسياسات والإجراءات الحكومية الجديدة. ويمكن من خلال عمليات المسح المستقبلية قياس التقدم الذى تحقق فى مجال تلافى تلك المعوقات.

جدول رقم (1):

"نتائج بارومتر الصناعة"

الذى أجراه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

ابريل - يونيو 1998

تقييم المستويات الحالية للنشاط مقارنة بالأشهر الستة الماضة.[1]

	شركات القطاعين العام والخاص				شركات القطاع العـــام				شركات القطاع الخـــاص			
	اعلى	نفس المستوى	أدنى	الصافى[3]	اعلى	نفس المستوى	أدنى	الصافى[3]	اعلى	نفس المستوى	أدنى	الصافى[3]
المبيعات	39	37	23	16	38	40	22	16	41	35	24	17
الانتـــاج	40	39	19	21	42	33	22	20	39	44	17	22
أسعار المنتجات النهائية	6	71	22	16-	11	64	22	11-	2	76	22	20-
المخزون	25	45	26	1-	20	49	27	7-	30	43	26	4
مستوى استغلال الطاقة الانتاجية	23	49	21	2	27	44	22	4	20	54	20	0

توقعات الشركات الصناعية للأشهر الست القادمـــة[1]

	شركات القطاعين العام والخاص				شركات القطاع العـــــام				شركات القطاع الخـــــاص			
	اعلى	نفس المستوى	أدنى	الصافى[3]	اعلى	نفس المستوى	أدنى	الصافى[3]	اعلى	نفس المستوى	أدنى	الصافى[3]
النمو الاقتصادى	49	31	15	34	47	36	13	33	52	28	17	35
الناتج												
المبيعات المحلية	51	32	16	34	60	27	13	47	43	37	19	24
المبيعات فى السوق العالمية	40	34	15	25	49	33	11	38	33	35	19	15
الإنتاج	48	41	9	39	49	38	11	38	48	44	7	41
الأسعار												
أسعار المنتجات النهائية	7	81	10	3–	4	76	16	11–	9	85	6	4
أسعار المدخلات	26	60	13	13	31	56	11	20	22	63	15	7
الأجور	44	52	4	40	58	36	7	51	33	65	2	31
<u>المدخلات</u>												
التوظف	13	44	42	29–	2	31	67	64–	22	56	22	0
الاستثمار	27	68	0	27	20	78	0	20	33	59	0	33

(1) قد لا تمثل المجاميع 100% نتيجة للحذف فى بعض الإجابات

(2) أعلى: يقترب من الطاقة الكاملة. نفس المستوى: استغلال الطاقة العادية. أدنى: أقل من استغلال الطاقة العادية.

(3) الصافى: يمثل الفارق بين النسبة المئوية من الشركات التى تضمنتهم العينة الذين أشاروا إلى وجود زيادة، والنسبة المناظرة لأولئك الذين أشارو إلى وجود نقص.

ملحـــق

المنهـــج

فى غمار تتبع ومراجعة الاتجاهات السائدة فى الاقتصاد المصـــرى، اكتشـــف المركـــز المصـــرى للدراسات الاقتصادية أن بيانات الجانب المالى من الاقتصاد متاحة على نطاق واســـع، وأن درجـــة حداثتها ودقتها قد طرأ عليها تحسن هائل على مدى السنوات القليلة الماضية . ولكن هناك نقص فى البيانات الحديثة عن الجانب الحقيقى من الاقتصاد والتى من شأنها أن تعكس اتجاهات القطاعـــات – كل على حدة . وقد سعى المركز المصرى للدراسات الاقتصادية إلى توفير تلك البيانات عن طريق إجراء مسح استهدف قطاعات/صناعات لجمع المعلومات عن رؤية أصحاب الأعمـــال للاتجاهـــات الصناعية .

ومن شأن هذا مساعدة المركز فى وضع أرقام قياسية للناتج بالنسبة لعدد من القطاعات ، استناداً إلى المعلومات التى يتم تجميعها عن عناصر الطلب والعرض فى الماضى والحاضر، وكذا التوقعـــات المستقبلية بالنسبة لطلبات الإنتاج، والأسعار، وغيرها.

وقد ركز المسح على قطاع الصناعة، وبصفة رئيسية قطاع الصناعات التحويلية، واستبعد التشـــييد، والبترول، والزراعة، وأنشطة الخدمات، وهى الأنشطة التى يتسنى متابعتها من خلال وسائل أخرى. وتم تقسيم عملية اختيار العينة إلى ثلاث مراحل. أولاً، حساب درجة إسهام كـــل مـــن الصـــناعات الفرعية الرئيسية فى القيمة المضافة فى قطاع الصناعة، بما يتضمنه ذلك من تقسيم الشركات فيمـــا بين القطاعين العام والخاص.
وثانياً، تم حساب عدد شركات كل من القطاعين العام والخاص المطلوب من كـــل فـــرع صـــناعى لاستكمال العينة، استناداً إلى تحديد حجم العينة مبدئياً بـــ 165 شركة.[5] وأخيراً، اختيرت الشركات الكبيرة لافتراض أسهامها بأكبر قدر فى القيمة المضافة بالقطاع الصناعى ككل، وذلك على مستوى كافة الفروع الصناعية.

[5] تم تحديد حجم العينة بـــ 165 شركة، باعتبار ذلك الحجم واقعياً وملائماً كبداية.

وخلال الفترة ما بين إبريل و يونيو 1998، استجابت 99 شركة ، من بين الشركات الـ 165 التى اختيرت فى البداية والمنتمية إلى 11 قطاع صناعى[6]. وقد غطت استجابات الاستبيان الجوانب المتعلقة بالمستويات الراهنة للنشاط، والأسعار، والمخزون، واستغلال الطاقة الإنتاجية، بالمقارنة بالأشهر الست الماضية، والتوقعات بشأن أسعار المخرجات والمدخلات، والطلب على المنتجات النهائية، واتجاهات الأجور والتوظيف، والتغير فى طبيعة معوقات النشاط، بالاضافة إلى النمو الاقتصادى فى مجمله. كما طلب من الشركات أن تشير إلى مدى وجود تزايد أو تناقص أو ثبات فى مستويات النشاط بالنسبة لكل مؤشر. ومن بين كافة الشركات التى استجابت، كان معدل الاستجابة يزيد عن 90% بالنسبة لكافة المؤشرات، عدا مؤشر واحد، هو المبيعات فى السوق العالمية، وذلك نتيجة للحقيقة المتمثلة فى أن بعض الشركات لا تمارس نشاط التجارة الخارجية.

وقد تم إجراء مسح بارومتر الصناعة كوسيلة لكسب المعلومات واستخدامها فى إجراء عمليات التقييم والتنبؤ بالنسبة للاقتصاد المصرى. وقد شابت عملية المسح بعض جوانب الضعف المنهجى، وذلك نتيجة لكونه مسحاً جديداً من نوعه فى مصر للتوقعات المتصلة بالمدخلات والمخرجات. وسيسعى المركز فى عمليات المسح المستقبلية إلى تحسين المنهج العام وزيادة حجم العينة، بهدف ضمان قدر اكبر من التغطية لقطاع الصناعات التحويلية والقطاع الصناعى ككل.

[6] باستخدام ذات التصنيف الذى تتبعه وزارة التخطيط، تمثلت قطاعات الصناعة التحويلية التى تمت تغطيتها فيما يلى: صناعات الأغذية والمشروبات والدخان، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والطباعة، والأحذية، والجلود والمنتجات الجلدية، والكيماويات والصناعات المرتبطة بها، وصناعات المنتجات التعدينية غير المعدنية، والمنتجات المعدنية الأساسية، وصناعة معدات النقل.